

الجباية المحلية الخيار المستقبلي للتنمية المحلية بالجزائر في ظل تحديات الأزمة النفطية.

المخلص

لقد شهد مفهوم التنمية العديد من التطورات في إطار البحث عن السبل الكفيلة بتحقيقها من طرف الباحثين والممارسين السياسيين، ولا شك أن عقد الثمانينات يعتبر بداية الاهتمام بالتنمية من منظورها القاعدي، الذي يولي الاهتمام بدور المجتمعات المحلية والهيئات التي تسيره في تفعيل هذه العملية، وعلى اعتبار أن التنمية المحلية تسيرها ثنائية المورد البشري والمالي فإن هذه الدراسة تحول تسليط الضوء على احد طرفي هذه الثنائية داخل البيئة الجزائرية، من خلال دراسة المسألة التنموية في إطار الحدود المحلية بالتركيز على حدي هذه العملية المتمثلة في التنمية المحلية كمطلب للجماعات المحلية، والواقع المالي المتأزم بتذبذب أسعار النفط الأمر، الذي يدفعنا كهدف لهذه الدراسة وكتسليم بفكرة أن المورد المالي يعتبر عصب الإدارة المحلية والركن الأساسي في العملية التنموية إلى محاولة التعرف على الفرص التي يتيحها هذا التراجع في عائدات الصادرات النفطية ومداخل الحكومة، كإرهاص أولي يفتح المجال لتفعيل عملية تنمية محلية، عمادها مورد مالي محلي يتمثل أساسا في الجباية المحلية كخيار مستقبلي هام.

الكلمات المفتاحية: الجباية المحلية، التنمية المحلية، الجزائر، الأزمة النفطية.

Abstract:

The concept of development has witnessed many developments in the search for ways to be achieved by researchers and political practitioners. The 1980s undoubtedly marked the beginning of attention to development from a grassroots perspective, which pays attention to the role of local communities and bodies in activating this process. Local development is managed by a bilateral human and financial resource. This study turns the spotlight on one of the two sides of this dichotomy within the Algerian environment by studying the development issue within the local borders by focusing on this process of local development As a result of this study, and recognizing the fact that the financial resource is the mainstay of the local administration and the cornerstone of the development process, is to try to identify the opportunities offered by this decline in the revenues of oil exports and the entrances of the government, To activate a local development process, a local financial resource is formed mainly the local taxation as an important future option.

Keywords: Local Taxation, Local Development, Algeria, The oil crisis.

مقدمة:

أصبحت الجباية أهم خاصية للدولة الحديثة حيث تعتبر مصدر تمويل هام يضمن لها تسيير شؤونها بالشكل الذي يلبي احتياجات مواطنيها من جهة ويحقق متطلبات التنمية من جهة أخرى، غير أن هذا الفهم الحديث للجباية لا يجد جذوره في التقاليد السياسية في الجزائر، حيث لازال دور الجباية وخاصة منها العادية لا تتمتع بأي دور تنموي، ويزداد الأمر تعقيدا على المستوى المحلي، رغم أهميتها كأداة ضبط للنشاط الاقتصادي، وفي ظل الأوضاع والمستجدات الاقتصادية بالجزائر التي يميزها التذبذب في أسعار النفط وبروز الحاجة إلى خيارات جديدة تحل محل الموارد البترولية في تمويل التنمية المحلية، تأتي هذه الدراسة مواكبة لهذه التغيرات الحاصلة على المستوى الوطني لتطرح الجباية المحلية كبديل مستقبلي لا بد من الاستثمار فيه لتجاوز هذه التحديات، وبالتالي التقليل من قلق الحكومة الجزائرية التي مُنيت بخسائر كبيرة باتت تهدد موازاناتها المالية العامة (الخزينة العمومية).

وتأسيسا على ما سبق يمكن تدقيق عملية البحث في هذه الدراسة عن طريق طرح الإشكالية العلمية التالية:

كيف يمكن أن تتحول الجباية المحلية إلى خيار استراتيجي للتنمية المحلية بالجزائر، في ظل تحديات الأزمة النفطية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة عناصر:

1. المضامين المفاهيمية المختلفة للجباية والتنمية المحلية: أظهرت العديد من الأدبيات وجود تباين في وجهات النظر بين الباحثين اتجاه مفهومي الجباية المحلية والتنمية المحلية، حيث أن لكل كاتب اتجاهاته وزاويته التي ينظر من خلالها إلى تعريف المصطلحين.

1.1 مفهوم الجباية المحلية: تعتبر الجباية بصفة عامة المورد الرئيسي بالنسبة لأي دولة حيث يمكن تعريفها على أنها "اقتطاع مالي تقوم به الدولة إجباريا من ثروة الأشخاص دون مقابل وذلك بغرض تحقيق نفع عام"، أما الجباية المحلية التي تعد من أهم الموارد المالية المحلية تعتبر مورد الجماعات المحلية (البلدية والولاية)، وتقسم الجباية حسب التصنيف الاقتصادي إلى ضريبة على الدخل وضريبة على الإنفاق وضريبة على رأس المال، أما من حيث التصنيف الإداري فتصنف إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة.¹ وهناك من يعرفها بأنها "كل الإيرادات الجبائية التي تعود للجماعات المحلية وفقا لمبدأ إقليمية النشاط" أو هي "التخصيص الجبائي، في إطار السياسة الجبائية الكلية والهادفة إلى التأثير على المؤشرات الاقتصادية

¹ نصر الدين بن مسعود، محمد بوقناديل، احمد صادق زاوي، "الجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة البليدة 2، الجزائر، جوان 2012، ص 57.

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الجباية المحلية الخيار الممقبّل للتنمية المحلية بالجزائر غير ظلّ تحديات الأزمّة النفطية

والاجتماعية والبيئية، من خلال توازن الميزانية العامة وتركيباتها وأثرها المباشر على الإنفاق المحلي وعلى الاستثمار وعلى حماية واستقرار النمو الاقتصادي¹.

وتعرف أيضا الجباية المحلية على أنها " ليست نظام قائم بحد ذاته وإنما هي جملة من الأحكام الضريبية وأصناف من الضرائب تتحكم فيها عدة معايير كالجهة المستفيدة منها والوعاء الضريبي لها وهي مصدر تمويلي مهم في الجزائر خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية والتي تشكل 85% من مواردها² ". وهذا يعني أن الجباية تكون للجماعات المحلية (الولايات والبلديات) نظام جباية مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة، تخصص إيراداته وتوزع بحصص معينة ما بينها.

قبل التطرق إلى الجباية المحلية في الجزائر، سوف نتطرق إلى الشروط التي يتعين أن تتواجد في الضريبة المحلية لتتصف بالفعالية وتؤدي الدور المنوط بها كالتالي³:

- نبغي أن يرتفع دخل الضريبة المحلية الفعالة مع مرور الزمن كي يواكب النمو الطبيعي للتكاليف ويلبي الحاجة المتزايدة للخدمات العامة المحلية.
 - أن لا تكون كثيرة التأثير بالتقلبات الدورية.
 - أن تتوزع على نحو متساوي نسبيا بين السلطات المحلية.
 - أن تمثل تمثيلا حقيقيا لعلاقة بين المواطنين الذين يدفعون الضريبة وأولئك المستفيدين منها.
 - أن تكون تكاليف إدارة الضريبة المحلية زهيدة، أي أن ريعها يفوق تكاليفها الإدارية.
- 2.1. مفهوم التنمية المحلية:** تعرف التنمية من الجانب اللغوي على أنها الزيادة الكمية والكيفية للأشياء فقد قالت العرب نمى الزرع ونمى المال أي زاد وقالوا أيضا نمى الحد نماء أي شاع.
- أما من الناحية الاصطلاحية فقد⁴:

عرفها " عبد المنعم شوقي " بأنها العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسات عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء كانوا في مجتمعاتهم المحلية أو الإقليمية أو القومية بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة".

¹ - عجلان العياشي، آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدامة للتنمية التشاركية المحلية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية (البلديات نموذجا)، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 08 و 09 نوفمبر 2016، ص05.

² - بسمة عولمي، تقييم الجباية المحلية في الجزائر، تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/08:

<http://www.aswat-elchamal.com>

³ - نعيمة زيرمي، سنوسي بن عومر، "الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد الثالث، العدد الخامس، جامعة مستغانم، الجزائر، جويلية 2013، ص 212.

⁴ - اشرف شعبان عبد العاطي وآخرون، المعجم الوسيط في اللغة العربية، ج 1، القاهرة: دار الفكر، 2004، ص201.

في حين يرى "صلاح العبد" بان التنمية هي عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاتهم وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أفرادها اجتماعيا واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.¹

ويقدم "توفيق صادق" تعريفا أكثر شمولا لمفهوم التنمية حيث يرى بأنها عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط البالغة التعقيد بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية يكون الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية والحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جميع التغيرات التي تطرأ على الجوانب المختلفة وإنما حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها والتي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في أن واحد.²

أما فيما يخص التنمية المحلية فيعرفها عبد الحميد عبد المطلب تعتبر التنمية المحلية أداة تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق تنمية متوازنة على المستوى الوطني، حيث تعرّف على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية، للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.³

وهناك من يرى بأنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدات المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدات المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة.⁴

وتأسيسا على ما سبق تعتبر التنمية المحلية عملية قاعدية تضمن المشاركة الفعالة لمختلف الموارد المحلية لتلبية احتياجات المواطنين المحليين وتحسين نوعية حياتهم.

¹ - إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996، ص 60-61.

² - محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: دروس السبعينيات وأفاق المستقبل، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986، ص 45.

³ - منصف بن خديجة، عبد الرحمان أولاد زاوي، ناصر بوعزيز، "الترويج للمقومات السياحية ودوره في تحقيق التنمية المحلية - حالة ولاية سوق أهراس"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 (قالملة)، 24 و 25 أكتوبر 2017، ص 07.

⁴ - سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص 21.

2. الدور التنموي للجباية المحلية بالجزائر في ظل الأزمة النفطية: قبل الحديث عن الدور الذي تلعبه الجباية المحلية كمورد مالي في عملية التنمية المحلية لا بد من الإشارة إلى أزمة تذبذب أسعار النفط وأهمية هذه الأخيرة في العملية التنموية.

1.2. الأزمة النفطية وتفعيل المقاربة الذاتية للتنمية المحلية: انطلاقاً من التأكيد على أن المشكلة لا تتعلق بالنفط كمصدر للتمويل لكن المشكلة تكمن في الاعتماد الكلي على ذلك المصدر، بالصورة التي تقضي على فرص تفعيل القطاعات الأخرى لتصبح منتجة.

- دور النفط في عملية التنمية: ¹تبرز أهمية هذا المورد كونه يوفر الشرط المالي لعملية التنمية ولقد مارس النفط في الجزائر آثار مباشرة على عملية التنمية فيها بعد سنة 1973 مع ارتفاع أسعار النفط عالمياً مكنها ذلك من تحقيق تمويل لبرامجها التنموية حتى وان لم يترافق ذلك مع بناء قاعدة إنتاجية أصيلة وهذه العلاقة تؤكدها مؤشرات التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يحدد ثلاثة عناصر لقياسها تتمثل في مؤشر توقع الحياة عند الولادة ومؤشر حياة الأفراد حياة طويلة خالية من الأمراض ومؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة ووفق هذه المعايير استطاعت الكويت وهي دولة نفطية أن تحتل المركز الأول عربياً من حيث مستوى التنمية البشرية وذلك من خلال إنفاق العائدات النفطية على الصحة والتعليم حيث ارتفع معدل القراءة عند الكبار سنة 1992 إلى 74% بعد ما كان 54% وهو نفس الوضع الذي تتقاسمه باقي الدول الخليجية المصدرة للنفط هذا الدور التنموي للنفط يؤكدّه احمد عتيقة الذي يرى فيه مصدر لرأس المال الضروري لأي مشروع تنموي حيث أن عائداته تتجه إلى الخزينة العمومية مما يفتح المجال للقطاع العام بالاستثمار في قطاعات واسعة وفي نفس الوقت تتيح له إمكانية توسيع الاستهلاك العام .

من خلال ما سبق يتضح أن جوهر العلاقة يكمن في طريقة توظيف العائدات النفطية إن كان في قطاعات منتجة والذي بدوره سيحقق تقدماً تنموياً أما إذا كان توظيفه يقتصر على تقاسم عائداته بين النخب الحاكمة وتوزيع الباقي على القطاع الاستهلاكي في ظل غياب إستراتيجية واضحة لاستغلال تلك المداخل فان حدود هذا الدور ستتوقف عند حدود المظاهر السطحية للتنمية.²

- بداية الأزمة النفطية في الجزائر: لقد بدأت دورة تراجع أسعار النفط منذ جوان 2014 وبشكل مفاجئ لما كانت عليه بعد الزيادة المضطربة لتلك الأسعار بداية من الألفية الثانية والتي استمر أكثر من عقد وعلى اثر

¹ جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1997، ص ص 12-10.

² حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع، 2000، ص ص 177-178.

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الجبابة المحلية الخيار الممتمبلر للتنمية المحلية بالجزائر غير ظل تمدييات الأزيمة النفطية

ذلك انخض سعر البرميل إلى 110 دولار و استمر في الانخضاض إلى غاية 30 دولار سنة 2016 وبداية تحسنه مع بداية سنة 2017 ولكن ليس بشكل كبير.¹

تعتبر الدورات السعرية السمة البارزة للسوق العالمية للنفط حيث أن هذه السوق تتأثر بعاملين هما:²
- طبيعة العلاقة بين شركات النفط العالمية والدول المنتجة له والتي تتسم بعدم التكافؤ فتكون السياسات السعرية لصالح تلك الشركات والدول الغربية المستهلكة للنفط وهو وضع توطره النخب الحاكمة في الدول المنتجة للنفط التي تخضع لضغوطات تلك الجهات الخارجية كونها هي مصدر حمايتها.

يضاف إلى ذلك الضغط الممارس من طرف الدول الكبرى على الأوبك لخفض أسعار النفط ففي عام 2004 قدم الكونغرس الأمريكي مشروع تعديل قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمح بتجريم أي عمل يستهدف التأثير في أسعار النفط وهذا التعديل يهدف أساسا إلى إخضاع دول الأوبك للمحاكمة في المحاكم الأمريكية بصفتها اتحاد منتجين (كارتل) يسعى إلى احتكار النفط والتحكم في أسعاره وهي هدف يترجمه قول السيناتور مايك دوين الذي يرى بان تحكم الأوبك في العرض العالمي للطاقة سوف يزيد من حدة صدمات ومشاكل المستهلك الأمريكي ونتيجة لذلك تم خفض إنتاج الأوبك عام 1979 إلى 31 مليون برميل إضافة انخفاض أسعار بداية من النصف الأول من الثمانينات لتنتهار مع بداية 1986.

- أما العامل الثاني فيتمثل في طبيعة المستجدات الدولية من أزمات وحروب وكذلك الاستكشافات العلمية الجديدة كتأثير إنشاء وكالة الطاقة الدولية أو حرب العراق أو الثورة الإيرانية في 1979.³
وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن أسباب الأزمة النفطية الأخيرة تعود إلى:⁴

-الدراسات البحثية الجديدة في مجال الطاقة البديلة وهو ما يبرر تراجع مساهمة النفط في النمو العالمي حيث انه منذ بداية عقد التسعينيات وحتى عام 2005 كان النفط مسؤول عن 64% من نمو الإنتاج العالمي ليتراجع إلى 42% في الفترة الممتدة بين 2006-2014 وهذا في إطار السياسة العامة التي تتبعها الدول الكبرى للتححر من النفط والاعتماد على مصادر بديلة.

¹ - عبد الحميد مرغريت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، محاضرة غير منشورة ، القيت بجامعة جيجل، 2016، تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/08:

. <http://www.hopital-dz.com>ptrol>

² - يوسف خليفة اليوسف، "دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد383، جانفي 2011، ص 15.

³ - حسين عبد الله، "التحديات والفرص المحيطة بالنفط العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد384، مارس 2011، ص ص 50-52.

⁴ - مالك عوني، شروط التحول: هل يشهد العالم دورة نفط جديدة أم إرهابات عصر طاقة جديد، تم تصفح الموقع يوم: 2018/02/03. <http://www.rawabetcenter.com/archives>

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الجبابة المحلية الخيار الممتمبلر للتنمية المحلية بالجزائر مير ظل ممديات الأزمة النفطية

- ظهور إنتاج النفط غير التقليدي (الصخري) في أمريكا الشمالية وازدياد خط إنتاجه بشكل مستمر خاصة مع حلول عام 2008 الذي وصل فيه سعر خام برنت إلى 147 دولار حيث اتجهت الدول الغربية نحو خيار لنقادي هذا الارتفاع تمثل الأول في البحث عن مصادر الطاقة البديلة أما الثاني فكان زيادة إنتاج النفط الصخري والذي بلغ إنتاجه في 2014 405 مليون برميل وهو ما دفع البعض إلى تفسير أن تراجع أسعار النفط حاليا سببه رغبة الأوبك بإخراج منتجي النفط الصخري من السوق العالمية إضافة إلى إلحاق الضرر باقتصاديات روسيا وإيران بسبب قضايا التنافس الجيوسياسي وهو ما يفسر رفض السعودية خفض الإنتاج اعتقادا منها أن انخفاض سعر البرميل إلى 70 دولار سيدفع منتجي النفط الصخري إلى الانسحاب وهو ما لم يحصل حتى بعد وصول سعر برميل عام 2016 إلى 30 دولار وذلك لان منتجي هذا النفط استحدثوا تقنيات إنتاج تسمح بخفض تكاليف الإنتاج حيث تذهب تقديرات إدارة الموارد المعدنية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن القدرة الإنتاجية لمنتجي النفط الصخري في North Dakota يمكن أن تتحمل سعر 20 دولار للبرميل.

- زيادة الصادرات النفطية الإيرانية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها وهو ما جعل المعروض العالمي من النفط ابر من الطلب

- تراجع الطلب الصيني على النفط بسبب انهيار صادراتها نتيجة لتراجع قدرتها التنافسية عالميا وبأتي هذا التأثير من أهمية الصين كسوق يستهلك ثلثي الاستهلاك العالمي من النفط.

- تراجع الاستهلاك الأمريكي في ظل الاستعانة بالمصادر البديلة للطاقة.¹

2.2. تأثير تراجع أسعار النفط على التنمية المحلية في الجزائر:² إن ربط عملية التنمية في الجزائر بمردودية قطاع واحد يثير العديد من التساؤلات حول التنمية التي تكون رهينة لتقلبات أسعار السوق العالمية وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط ستكون له تداعياته المباشرة على التنمية المحلية حيث يرى الخبير الاقتصادي "بريش عبد القادر" إن هذا التراجع سيدفع بالحكومة إلى تقليص ميزانية التسيير وتخفيض نسبة التوظيف العمومي في ظل غياب القطاع الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري أما وزير الطاقة السابق **عبد المجيد عطار** فيتوقع استمرار تراجع أسعار النفط بما يقلص إيرادات المالية للجزائر إلى أكثر من 50% وحتى مع ارتفاع أسعار النفط في السنوات المقبلة حسبه إلا أن الجزائر ستواجه خطر نفاذ احتياطيها النفطي الأمر الذي يحتم عليها البحث سبل لتنويع اقتصادها الوطني.

ولعل خطورة الوضع المالي للجزائر يتضح أكثر من خلال انخفاض موارد صندوق ضبط الواردات التي وصلت إلى 1.7146 في منتصف 2015 إلى جانب انخفاض احتياطي الصرف بمقدار 35 مليار دولار في

¹ - عبد الحميد مرغريت، المرجع السابق الذكر، ص2.

² - أميمة احمد، تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، تم تصفح الموقع يوم: 2017/01/02.

2015 وكل هذه التطورات المتلاحقة كان لها انعكاسات واضحة على التنمية المحلية في الجزائر من حيث خفض تكاليف الإنفاق الحكومي فانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% إضافة إلى تجميد العديد من الاستثمارات العمومية والمشاريع التنموية.¹

في ظل هذا الوضع الذي تفرضه الأزمة النفطية فإن الاتجاه العام الذي أخذته تدابير السلطات الجزائرية للاستجابة لهذه الأزمة يتجه نحو الاعتماد على الجباية كمورد بديل وهو ما جاء في قانون المالية 2016 الذي أقر فرض ضرائب جديدة ورفع أخرى ويفصل بشير مصطفى وزير الإحصاء والاستشراف السابق أهم الضرائب التي مسها هذا القانون على النحو التالي حيث بلغت نسبة الزيادة في ضرائب الكهرباء والانترنت ب10% ونسبة ضرائب تامين السيارات واستيرادها سترتفع من 30% إلى 60%.²

ما يمكن قوله أن الجباية وحدها لا يمكن أن تعوض عجز مالي يفوق 40% لكن هذا الخيار بالنسبة للهيئات المحلية يمثل لها انصب وسيلة لزيادة مواردها المالية اللازمة لتفعيل عملية التنمية وذلك وفق أسلوب جديد لإدارة هذا المورد، وبالتالي فالأزمة النفطية في الجزائر فرصة تدفع باتجاه تشجيع المقاربة الذاتية للجماعات المحلية في تحقيق التنمية.

3.2. تحقيق أهداف التنمية المحلية في الجزائر: أي دور للجباية المحلية؟ من خلال العرض السابق لتداعيات أزمة تذبذب أسعار النفط على الإدارة المحلية في الجزائر يتضح انه على هاته الأخيرة إعادة النظر في ماليتها المحلية وتركيز جهودها على البحث في مصادر جديدة لتمويل التنمية المحلية وهو ما توفره الجباية المحلية دون ربط قدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها بالإعانات الحكومية³ لأنها تمثل أداة فعالة في تحصيل الأموال للجماعات المحلية في مقابل تخفيف العبء عن الدولة لكن ضمن إصلاحات تحقق الاستفادة الكاملة من هذا المورد.⁴

تمثل المداخيل الجبائية في الجزائر 90% من ميزانية الجماعات المحلية وبالتالي فإن اعتماد الجماعات المحلية على هذا المورد يحتم الوقوف على أهم نقاط العجز لدى النظام الجبائي المحلي:
- تبعية النظام الجبائي للدولة:⁵

¹ - عبد الحميد مرغريت، المرجع السابق الذكر، ص ص4-5.

² - عبد الجبار ابن يحي، الاقتصاد الجزائري قد ينهار منتصف 2017، تم تصفح الموقع يوم: 2017/02/03.

<http://www.alarabiya.net/aswaq2015>

³ - محند قاسمي، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية، حلقة دراسية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2006/2005، ص66.

⁴ - موسى رحمان، وسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر: جامعة سعد دحلب بالبلدية، د س ن، ص4.

⁵ - نصر الدين بن شعيب، شريف مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 165.

وذلك من خلال امتلاك الدولة سلطة إنشاء الضريبة أو إلغائها وتحديد الوعاء الضريبي لها وهي من تتولى تحصيلها عن طريق مديريات الضرائب وفي المقابل يبقى دور الجماعات المحلية استلام حصصها سنويا من طرف وزارة المالية إضافة إلى ذلك فإن النسبة المحصلة من هذه الضرائب تكون لصالح الدولة بنسبة 76% مقابل 24% للجماعات المحلية وبالتالي فإن الجماعات المحلية لا تتحكم في ضرائبها إلا ما تعلق ببعض الضرائب الهامشية لذلك فإن أول شرط لتحسين مداخيل الجماعات المحلية يتوقف على تحكمها بمواردها الجبائية بنفس تحكم السلطات المركزية فيها لأن مركزية النظام الجبائي لا يخدم أهداف التنمية المحلية وان تم تبرير تبعية الجبائية المحلية للدولة من باب: ¹

-كفايتها الإدارية في تحديد إيرادات الممولين من خلال امتلاكها نظام معلوماتي جبائي عن الممولين الخاضعين للضريبة.

- إضافة إلى ذلك فإن هذه التبعية تقلل من الآثار الاقتصادية فمنح استقلالية للجماعات المحلية في تحديد نظامها الجبائي يؤدي إلى اختلاف نوع وحجم الضريبة من منطقة إلى أخرى ما يؤدي إلى تمركز النشاط الاقتصادي في الجماعة محلية التي تقل فيها نسبة الضريبة .

-كما أن الجزائر تأخذ بمبدأ عدم التخصيص الإقليمي للضريبة بمعنى عدم تخصيص إيرادات تلك المنطقة لنفقات تلك المنطقة فقط وهذا الأمر سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين الوحدات الغنية والفقيرة غير أن إقامة جماعة محلية تعتمد كلياً على أموال جماعة محلية أخرى ليس هناك ما يبرره وإلا فإنها لا تستوفي الأسس الحقيقية للإدارة المحلية. ²

- سياسة التحريض الضريبي: وهي سياسة جاءت في إطار الإصلاحات الجبائية تستهدف في الأساس منح امتيازات ضريبية بالتخفيض أو الإعفاء لأعوان اقتصاديون للاستثمار غير أن هذه السياسة تضيع إيرادات مهمة على الإدارة المحلية.

- غموض وعدم استقرار النظام التشريعي للضرائب: وهذا يلاحظ من خلال تغير حجم معدلات الضرائب سنويا دون الاستناد إلى المعايير المحددة عالمياً وهو ما يتصف به أغلب قانون المالية.

¹- عبد القادر موفق، "الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، 2007، ص 103.

²- بسمة عولمي، مرجع سابق الذكر.

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول
الجباية المحلية الخيار الممقبّل للتنمية المحلية بالجزائر غير ظلّ تحديات الأزمّة النفطية

والجدول رقم (01) التالي يوضح ذلك:

قوانين المالية	التعديلات-الإلغاءات-الإتمام
2001	33 تعديلا ضريبيا
2003	68 تعديلا ضريبيا
2005	68 تعديلا ضريبيا
2007	72 تعديلا ضريبيا
2010	36 تعديلا ضريبيا

المصدر: بومدين شعيب، بن شعيب ناصر، بومدين محمد، تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد 2، 2015، ص168.

- انتشار ظاهرة التهرب الضريبي: نتيجة نقص الوعي الجبائي لدى المكلف بها وانعدام الثقة بينه وبين السلطة المركزية أو لارتفاع الكبير في حجم الضرائب.¹
- عدم مردودية النظام الضريبي بعد الإصلاحات بحيث لم يتمكن من تحسين المقدرة التكلفة للدخل الوطني وذلك راجع لعدة عوامل:²

- ◀ ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية.
 - ◀ ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة الدخل الفردي المتدني وانتشار الغش والتهرب الضريبي والذي قدر في الفترة الممتدة بين 2006-2011 ب: 6000 مليار دينار.
 - ◀ انخفاض قيمة الحصيلة الضريبية والذي مرده ارتفاع حدة التضخم الذي تعرفه الجزائر. بالإضافة إلى انتشار ظاهرة البطالة والتي تعني استثناء حجم كبير من السكان الخاضعين للضريبة وهذا في ظل اتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي.
- كل هذا انعكس على قدرة الموارد الجبائية على تغطية نفقات العامة. ويمكن تبين ذلك من خلال

¹ - بسمة عولمي، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 04، جوان 2016، ص 276.

² - دنان راضية، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014، ص63، متوفر على: <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2534.pdf>

الجدول رقم (02) الآتي:

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حصيلة الجباية العادية	745.56	786.80	983.60	1171.50	1309.30	1548.50
نفقات التسيير	14.37.9	16.73.90	2217.80	2300.0	2683.70	3797.15
نسبة التغطية	%51.85	%47	%44.35	%35.09	%48.58	%40.78

المصدر: بومدين شعيب، بن شعيب ناصر، بومدين محمد، مرجع سابق الذكر، ص159.

إن تحقيق ونجاح البرامج التنموية أصبح في الوقت الحالي أمر مرهون بدور الجباية المحلية التي تعتبر من المصادر الأكثر تمويلا لميزانية الجماعات المحلية، وفي ظلّ التحديات الاقتصادية الراهنة يتطلب التدبير الجيد والعقلاني في الشؤون الاقتصادية والمالية للجماعات المحلية في الجزائر بذل كل الجهد للتحكم في استخدام مواردها وترشيد نفقاتها ولهذا من الخيارات الإستراتيجية التي تساعد تبني هذا النوع من الاستغلال ضبط وتدقيق في الإيرادات الجبائية مما يسمح بدعم المسار التنموي لأي بلدية أو ولاية، وهذا ما يحقق الأهداف المرجوة كتحسين المستوى المعيشي للمواطن المحلي وإشباع مختلف حاجياته الأساسية وزيادة الدخل ومن هنا تحقيق التنمية المحلية.

3. حتمية إصلاح منظومة الجباية المحلية في الجزائر: يعتبر موضوع المنظومة الجبائية أو النظام الجبائي من المواضيع الأكثر دراسة من قبل الخبراء والباحثين، من حيث أنه يمثل اللبنة الأساس للمصادر المالية لأي دولة، وكذا من حيث أنه العنصر الهام في اقتصاديات المالية العامة، ولهذا قبل الحديث عن سبل تحرير واستحداث منظومة جبائية محلية، سنحاول استعراض سلبيات تبعية الجباية المحلية للسلطة المركزية:¹

- عدم فعالية نظام توزيع الموارد الجبائية: فبتبني الجزائر لنظام اللامركزية الإدارية هذا يتطلب منها منح استقلالية مالية للجماعات المحلية بما يضمن لها حرية أكبر في تسيير شؤونها غير انه على المستوى القانوني يحمل التشريع الجبائي اتجاهين متناقضين :
أولا: التركيز على مبدأ استقلالية الجماعات المحلية ودورها في تحديد الأوعية الضريبية الخاصة بالضرائب العائدة لصالحها.

¹ - شوقي جباري، عولمي سمية، "تعبئة الموارد الجبائية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015، ص ص 34-35.

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الجباية المحلية الخيار الممقبّل للتنمية المحلية بالجزائر غير ظلّ تحديات الأزمّة النفطية

ثانيا: ومن جهة ثانية يركز على مبدأ تبعيتها للدولة التي تعتبر المسؤولة عن المالية وتحديد الضرائب بمختلف أنواعها.

وهذا المبدأ الأخير سيدفع إلى تراجع الاستقلالية المالية للجماعات المحلية.

- **عدم كفاية الموارد الجبائية مقارنة بالنفقات:** فكما تطرقنا سابقا فإن العائدات الجبائية للجماعات المحلية تبقى غير كافية لمسايرة التطور المستمر للنفقات المحلية الناتجة عن توسع المهام اللامركزية وزيادة حجم البلديات دون أن يتبع هذا التطور زيادة في حجم العائدات الجبائية.

- **عدم التوازن الجهوي في توزيع الثروة:** حيث أن التفاوت المالي للجماعات المحلية يمكن إرجاعه لطبيعة الوحدة المحلية وموقعها الجغرافي، فيما انه توجد مناطق ذات نشاط مرتفع في مقابل مناطق لا تتمتع بذات الميزة هذا ما ساهم بشكل مباشر في ضعف الجباية المحلية لتلك المناطق وعززه عدم المساواة في توزيع الموارد الجبائية بين الدولة والجماعات المحلية وبين هذه الأخيرة نفسها من جهة أخرى.

من خلال ما سبق يتبين أن النظام الجبائي المحلي في الجزائر نظام ممرّكز فلا سلطة للجماعات المحلية على أموالها، وهو نظام تعسفي لا يؤخذ أي معيار في تحديد الوعاء الضريبي وأخيرا نظام بطيء حيث أن الضرائب تتعلق بداخل الجماعة الإقليمية في حين أن قراراتها تحدث خارجها لذلك فإن قدرة الإدارة المحلية على تحصيل موارد مالية تتوافق مع نفقات التنمية يفرض بالضرورة حتمية تحرير الجباية المحلية من التبعية المركزية، وإعطاء سلطة أكبر للمنتخبين المحليين لان هذا الإجراء هو السبيل الجديد لتمويل الجماعات المحلية في ظل الوضع المالي المتأزم وذلك يستلزم:¹

◀ **تفويض بعض الصلاحيات على المستوى المحلي:** يجب على السلطات المركزية تفويض بعض الصلاحيات للسلطات المحلية، حتى يكون هؤلاء أكثر مسؤولية وتفهما لمعنى الاستقلال المالي واللامركزية، وقد يكون هذا التفويض عن طريق:

- إقحام البلديات ومسؤوليها في تحديد الوعاء الضريبي وتوسيعه حسب الأنشطة الاقتصادية المتوفرة لديها، وكذا في عملية جمع الضرائب المحلية.

- يمكن تقوية مسؤولية السلطات المحلية عن طريق ترك بعض الحرية في تحديد معدلات الاقتطاع بين مجال مضبوط ومحدد قانونا.

- تحديد قائمة ميزانيات البلديات حسب مستوى النمو وحسب قدرتها الاقتصادية المالية.

وعلى السلطات المحلية أن تأخذ في حسابها خصوصية البلدية (حضرية، ريفية، الحجم،...)، وكذا العبء الضريبي الذي سوف يفرض بالنظر إلى علاقته مع القدرة الشرائية للمواطن، وإلا سوف يكون هنالك تجاوزات في استعمال السلطة لإخضاع المكلفين. ومن هنا يتضح جليا أنه لأجل أن تقوم البلدية بأدوار جدية

¹ - نصر الدين بن شعيب، شريف مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 170.

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول الجباية المحلية الخيار الممقبول للتنمية المحلية بالجزائر غير ظل تحديات الأزمة النفطية

في التنمية في ظل تراجع الدولة، يجب أن تكون مصادرها المالية أكثر استقلالية ومرونة، لغرض التوفيق بين متاح والمطلوب.

◀ إعادة تجميع البلديات إلى حدود معقولة : سارت السلطات العمومية في اتجاه المعاكس للتيار العام المتمثل في تجميع البلديات بشتى الوسائل كي تجعل منها وحدات قادرة على التكفل بنفسها اقتصاديا وماليا، وعليه أصبح من الضروري التفكير في تجميع هذه البلديات في حدود 900 بلدية و 40 ولاية.¹ هذا التجميع الذي سوف يقلل من النفقات التسيير، ويمكن حصر هذه العملية في تجميع هذا العدد الكبير من البلديات حسب الخصوصيات المتشابهة لكل منطقة أو جهة من الوطن، حيث سارت جل دول أوروبا نحو التخفيف لا الزيادة بعد الإصلاحات التي شهدتها، وكإجراء لتقريب الإدارة من المواطن يمكن فتح ملحقات إدارية بالمناطق شبه المعزولة للتخفيف على مقرات البلدية من الاكتظاظ من جهة وتقريب الإدارة من المواطن من جهة أخرى على اعتبار أن هذه الأخيرة تنحصر مهمتها في استخراج وثائق الحالة المدنية فقط، هذا الإجراء يمكن البلدية الأم من الإبقاء على مصادرها الجبائية كاملة، كما أن عملية إنشاء هذه المقرات لا يكلف قدر ما يكلف إنشاء بلدية بكل تجهيزاتها و موظفيها.² وهذا ما يوضحة الجدول رقم (03) .

الجدول (03) انخفاض عدد البلديات في بعض الدول الأوروبية بعد الإصلاحات

الدول	سنة الإصلاحات	عدد البلديات قبل الإصلاحات	عدد البلديات بعد الإصلاحات	نسبة الانخفاض
ألمانيا	1968-1970	14 338	8 414	-41%
بلجيكا	1975	2 359	596	-75%
الدنمارك	1967	1 387	277	-80%
فرنسا	1971	37 708	36 394	-3%
هولاندا	1951	1 010	775	-23%
بريطانيا	1974-1975	1549 districts	522	-66%

المصدر: نصر الدين بن شعيب، شريف مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 170.

◀ تجديد الجباية المحلية: وهي عملية تتحقق وفق إستراتيجيتين هما:
- إرساء نظام جبائي محلي: وذلك بالفصل بين الجباية الوطنية للدولة والجماعات المحلية عن طريق إعطاء سلطة لهذه الأخيرة في فرض وتحصيل وتوزيع الضرائب المحلية وذلك بدل التحكم المبالغ فيه من

¹- GRABA Hachemi , Les ressources fiscales des collectivités locales ,Alger : ENAG/ Editions, 2000, p 53.

² - نصر الدين بن شعيب، شريف مصطفى، مرجع سابق الذكر، ص 170.

طرف السلطة المركزية غير أن هذا الإصلاح قد يفرض وضع من عدم التكافؤ بين الجماعات المحلية الغنية والفقيرة وهو ما يمكن معالجته عن طريق تقسيم إداري جديد يراعي خصوصية كل منطقة.¹

فالوصول إلى تنمية محلية يفرض منطق لا بد منه وهو إصلاح الجباية المحلية وذلك بتحديد الضرائب الخاصة بالجماعات المحلية بشكل أكثر وضوح كما انه يجب أن يكون للجماعات المحلية دور في تحديد أسس الضريبة المطبقة في نطاق حدودها بالإضافة إلى طرق تحصيلها وهذه العملية ستمكن الجماعات المحلية من محاربة الغش والتهرب الضريبي، حيث يجب على الدولة التخلي عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية وهذا ما سوف يكون له إيجابيات على الوضع المالي للجماعات المحلية وفي المقابل سوف تعفى الدولة من تقديم الإعانات المقدمة من طرفها للجماعات المحلية.²

وهذا الأمر سوف يعطي فرصة لكل منطقة بمعادلة الضرائب حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد فيها.

- **حوكمة الجباية المحلية:** وذلك من خلال القيام بعملية تشمل مجموعة من القيم الفاعلة والهادفة إلى الإصلاح الكلي والشامل للمنظومة المجتمعية أساسها نظام قانوني وإطار محاسبي واضح وإعلام كفيّ وذو بما يضمن تحقيق الثقافة التي تعكس العدالة الاجتماعية والتي جوهرها العدالة الجبائية والإنصاف الجبائي في ظل الرقابة السيادية للدولة تحقيقاً لأهداف التنمية المجتمعية هذه العملية يجب أن تتم وفق مبادئ محددة.³

ويتكامل النظام الجبائي والحكم الراشد في جملة مبادئ أساسية منها الاستناد للقانون والالتزام به من منطلق الثقافة والتحضر المدني بشكل فعال وفي إطار منح تكافؤ الفرص لمكونات المجتمع بضمانات المراقبة العامة المرتكزة على المحاسبة والمساءلة بكل شفافية مما يحقق الإنصاف في الجباية المحلية الذي يؤشر على تحقيق العدالة الاجتماعية.⁴

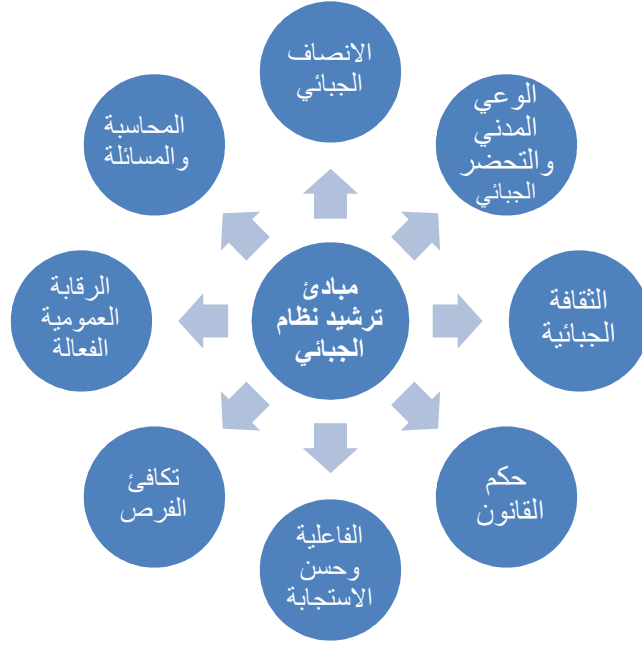
ويمكن توضيح مبادئ ترشيد النظام الجبائي في الشكل رقم (01) التالي:

¹ - محند قاسمي، المرجع السابق الذكر، ص ص 67-69.

² - شنوف عبد الحليم، "الجباية المحلية ودورها في تمويل التنمية المحلية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 10، ديسمبر 2014، ص ص 85-86.

³ - بلعورة هجيرة، "الحوكمة الجبائية ودورها في ترشيد النفقات الجبائية"، مجلة المال والأعمال، العدد الأول، جانفي 2017، ص 180.

⁴ - عجلان العياشي، "حوكمة الجبائية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة- حالة ولاية المسيلة (2008-2011)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 14، 2014، ص 171.



المصدر: بلعورة هجيرة، مرجع سابق الذكر، ص 180.

حيث أن ترشيد الجبائية المحلية هو عملية معقدة ومتداخلة بضمان تطبيق مبادئها نحقق أقصى استفادة من المورد الجبائي.

الخاتمة

انطلاقا من التناول السابق لموضوع التنمية المحلية من الزاوية المالية يتبين أن تحقيق قدرة للجماعات المحلية على توفير موارد أمر ضروري لتفعيل هذه العملية وذلك من خلال جعلها قادرة على تلبية احتياجات مواطنيها، والذي وجدت أساسا من أجل تحقيقها غير انه لا بد من التأكيد أن الوفرة المالية لا تعني بالضرورة تحقيق تنمية محلية لذلك لا بد أن تقترن الإجراءات السابقة مع التسيير الرشيد للجماعات المحلية لان أزمة التنمية المحلية في الجزائر وان وجد لها مبرر مالي إلا أن جانب التسيير خاصة في المجال المالي دائما ما يلقي بتبعاته السلبية على هذه العملية بما يفتح من أبواب على الفساد المالي ويؤسس لاستحواذ قلة قليلة من المجتمع على موارد مالية تفوق بكثير ما يتم توزيعه على بقية المجتمع، لذلك فان تذبذب أسعار المحروقات في الجزائر تعتبر فرصة لتجاوز هذا الوضع عن طريق البحث عن مصادر بديلة للمالية المحلية تجد ضالتها في تفعيل الجبائية المحلية.

قائمة المراجع:

- اشرف شعبان عبد العاطي وآخرون، المعجم الوسيط في اللغة العربية، ج 1، القاهرة: دار الفكر، 2004.
- الكتب:
- العسل إبراهيم، التنمية في الإسلام: مفاهيم ومناهج وتطبيقات، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996.

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول
الجباية المحلية الخيار الممقبّل للتنمية المحلية بالجزائر غير ظلّ تحديات الأزمّة النفطية

- جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية: الفرص والتحديات، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1997.
- حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، لبنان: بيسان للنشر والتوزيع، 2000.
- محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي: دروس السبعينيات وأفاق المستقبل، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1986.
- المجالات والدوريات العلمية:
- العياشي عجلان، "حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة- حالة ولاية المسيلة) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 14، 2008-2011"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، العدد 14، 2014.
- اليوسف يوسف خليفة، "دول مجلس التعاون الخليجي ومثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 383، جانفي 2011.
- بلعورة هجيرة، "الحوكمة الجباية ودورها في ترشيد النفقات الجباية"، مجلة المال والأعمال، العدد الأول، جانفي 2017.
- بن شعيب نصر الدين، شريفي مصطفى، "الجماعات الإقليمية ومفارقات التنمية المحلية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.
- بن مسعود نصر الدين، بوقناديل محمد، زاوي احمد صادق، "الجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، جامعة البليدة 2، الجزائر، جوان 2012.
- حسين عبد الله، "التحديات والفرص المحيطة بالنفط العربي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 384، مارس 2011.
- زيرمي نعيمة، بن عومر سنوسي، "الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد الثالث، العدد الخامس، جامعة مستغانم، الجزائر، جويلية 2013.
- شنوف عبد الحليم، "الجباية المحلية ودورها في تمويل التنمية المحلية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 10، ديسمبر 2014.
- شوقي جباري، عولمي سمية، "تعبئة الموارد الجباية كخيار استراتيجي لتغطية العجز المالي للبلديات الجزائرية"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 02، جوان 2015.
- عولمي بسمة، "تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 04، جوان 2016.

المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية – العدد الرابع - المجلد الأول
الجبابة المحلية الخيار الممقبلي للتنمية المحلية بالجزائر غير ظل تحديات الأزمة النفطية

- موفق عبد القادر، "الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، العدد الثاني، 2007.

- الملتقيات العلمية:

- بن خديجة منصف، أولاد زاوي عبد الرحمان، بوعزيز ناصر، "الترويج للمقومات السياحية ودوره في تحقيق التنمية المحلية - حالة ولاية سوق أهراس"، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي الثاني حول المقاولاتية ودورها في تطوير القطاع السياحي، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 (قائمة)، 24 و 25 أكتوبر 2017.

- رحمانى موسى، وسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر: جامعة سعد دحلب بالبلدية، د س ن.

- سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي والتنمية المحلية، ورقة ضمن أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

- عجلان العياشي، آليات ترشيد الأداء التمويلي لصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية لتعزيز التمويل المستدامة للتنمية التشاركية المحلية، مداخلة مقدمة خلال الملتقى الدولي حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية (البلديات نموذجاً)، الجزائر: جامعة 08 ماي 1945 قائمة، 08 و 09 نوفمبر 2016.

- قاسمي محند، الرهانات الجديدة للتنمية المحلية، حلقة دراسية، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، 2006/2005.

- المواقع الإلكترونية:

- بسملة عولمي، تقييم الجبابة المحلية في الجزائر، متوفر على:

<http://www.aswat-elchamal.com>

- دنان راضية، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1993-2014، متوفر على: <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2534.pdf>

- أميمة احمد، تحذير من تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، متوفر على:

<http://www.algazeera.net/news>

- المراجع الأجنبية:

-GRABA Hachemi , Les ressources fiscales des collectivités locales ,Alger : ENAG/ Editions, 2000.